



محضر لجنة الأمن والدفاع
جلسة عدد 05

- تاريخ الاجتماع: الاثنين 04 فيفري 2019
 - جدول الأعمال:
- جلسة مشتركة مع لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية حول مشروع القانون الأساسي عدد 2018/91 المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ
- المصادقة على برنامج عمل اللجنة
- الحضور:
- ❖ الحاضرون: 12
 - ❖ المتغيبون: 00
 - ❖ المعتذرون: 08
- افتتاح الجلسة: 10 و45 دقيقة
- رفع الجلسة: منتصف النهار

1. جلسة مشتركة مع لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية:

عقدت لجنة الأمن والدفاع اجتماعا مشتركا مع لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية للنظر في مشروع القانون عدد 2018/91 والمتعلق بتنظيم حالة الطوارئ.

وعندما بادر أعضاء لجنة الأمن والدفاع بقراءة مشروع القانون اعترض أعضاء لجنة الحقوق والحريات على منهجية العمل وأشاروا بأنه كان من الأجدر على أعضاء لجنة الأمن والدفاع دراسة المشروع أولا والتقدم خلال الجلسة بملاحظاتهم للنقاش.

وقامت رئيسة لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بعرض قدمت خلاله مشروع القانون وأهم ما ينصّ عليه وما يتضمّنه من اشكاليات مشيرة أنه قانون حساس جدّا ويستدعي الدرس المعمق رغم أنه مستعجل خاصّة وأنه يمس من الحقوق والحريات وي طرح اشكالات دستورية، وأشارت السيدة رئيسة اللجنة أن الدستور لم يتطرّق إلى حالة الطوارئ كحالة قانونية، وتساءلت بالتالي إن كان يمكن اليوم اصدار قانون ينظم هذه المسألة. وتطرقت إلى عدّة نقاط:

- من له صلاحية اعلان حالة الطوارئ: هل هو رئيس الجمهورية أم رئيس الحكومة
- كيف يتدخّل مجلس نواب الشعب في ذلك: هل من خلال رئيسه أم الجلسة العامة أو لجنة الأمن والدفاع
- ضرورة تدعيم الضمانات
- الاشكال المتعلق بغياب تعريف المصطلحات
- صلاحيات والي الجهة خاصة وأن القانون يغيب الحكم المحلي
- وخلال النقاش تطرّق الأعضاء إلى عدّة نقاط اعتبروها اشكاليات بالمشروع:
- مدّة الطوارئ والتي تعتبر مدّة طويلة (من 6 إلى 9 أشهر)
- الخلط الذي يمكن أن يحدثه فهم المشروع بين حالة الطوارئ وحالة الاستثناء.
- اعتبار أن التنصيب على 72 ساعة لاعلام وكيل الجمهورية مدّة طويلة نسبيا.
- اعتبار أن اسناد الاختصاص إلى رئيس الجمهورية هو في غير محلّه واقتراح اسناده إلى رئيس الحكومة بعد موافقة رئيس الجمهورية ومجلس نواب الشعب.
- اعتبار أن المشروع المعروض اليوم تناسى دور رؤساء البلديات
- اعتبار أن المشروع لا يتماشى في روحه لا مع الدستور ولا مع النظام البرلماني

واعتبر جل الأعضاء الحاضرين باللجنة أنه لا بد من التركيز والترتيد في دراسة المشروع خاصة وأنه يحتوي على عدة اشكاليات تتطلب عملا كثيفا ومجهودا باعتباره يتطلب تحقيق الموازنة بين حماية الحقوق والحريات والدفاع عن الأمن القومي.

2. المصادقة على برنامج العمل وضبط جدول أعمال لجنة الأمن والدفاع لاجتماعها المقبل:

اثر الفراغ من النقاش أعلاه واصلت لجنة الأمن والدفاع اجتماعها وصادقت على برنامج عملها، وقررت المشاركة في فعاليات اليوم البرلماني الذي سيتم تنظيمه حول مشروع القانون المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ.

كما قرّرت الاستماع إلى رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب يوم الاثنين 18 فيفري 2019 ، وهي جلسة كانت اللجنة قد قرّرت اجراءها عندما وضعت برنامج عملها وذلك للاطلاع على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب ومعرفة تركيبة اللجنة.

مقرّرة اللجنة

الخنساء بن حرّاث

رئيس اللجنة

عبد اللطيف المكي